

على الخلاف

«خلية حزب الله» - فرع الإمارات:

ملفات فارغة واتهامات مفبركة

خفت صوت اللبنانيين المبعدين ظلماً من الإمارات ليصدر حكم المحكمة الاتحادية العليا على من عرفوا في الإعلام الخليجي بـ «أعضاء خلية حزب الله». ثلاثة لبنانيين وإماراتيان وعراقي وكندية من أصل مصري أدينوا، بموجب أدلة واهية، بـ «التعامل مع حزب الله الإرهابي»، لتصدر بحقهم أحكام لولا ظلمها لصح وصفها بـ «النكتة السمجة»



الرواية الإماراتية تزعم إن أحد أفراد الخلية جنده الوزير حسين الحاج حسن ودفع له مليوني دولاراً (أرشيف)

رضوان مرتضى

السنوات الثلاثون التي قضاها ابن بلدة الخيام هاني عبدالله في الإمارات، لم تجنّب نجله عبدالله السجين المؤبد. عبدالله هاني عبدالله الذي كان يعمل مع والده في هدم المباني، اتهم منذ ثلاث سنوات بأنه «منسّق خلية إرهابية تعمل لصالح حزب الله اللبناني». بقي نحو سنتين مجهول المصير في السجون الإماراتية، ولم يُسمح لعائلته بزيارته طوال فترة احتجازه إلى أن أُحيل إلى النيابة العامة. حاله من حال ابن طرابلس أحمد مكاي، الذي صدر بحقه - منذ أسبوعين فقط - حكم بالسجن 15 عاماً. مكاي أوقف «بناءً على إفادة عبدالله»، وأُخفي في أقبية السجون الإماراتية شهراً من دون أن تعلم عائلته

زعم الشاهد أنّ المتهم - الذي لا يجيد السباحة - سبح سبع ساعات لتصوير قاعدة بحرية عسكرية

عنه شيئاً، قبل أن يُسمح لشقيقته وزوجته بزيارته للمرة الأولى بعد إحالته إلى النيابة العامة. يومها كان في رأسه أثر جرحين بالغين جرّاء التعذيب الذي تعرّض له، بحسب ما نقل وكيله القانوني المحامي محمد صيلوح. في تلك المرة، أقسم الشاب لزيارته «أيماناً مغلظة» على أنه بريء من التهم التي تُساق ضده. هذه المعلومات نقلها لـ «الخبّار» صيلوح، أحد المحامين البارزين الذين ترفعوا في ملفات السجناء الإسلاميين في لبنان، وهو وكيل المتهم اللبناني في «خلية حزب الله» أحمد مكاي. وتحدّث صيلوح عن ملفات فارغة أدين بموجبها جميع الموقوفين، مشيراً إلى أنه «لا يوجد

أي دليل حقيقي يُثبت ما نُسب إليهم، ورغم ذلك صدرت بحقهم أحكام تراوحت بين السجن عشر سنوات والمؤبد». وينقل صيلوح عن موكله أنّ الموقوف الرئيسي في القضية عبدالله عبدالله قال لمكاي عندما التقيا لأول مرة: «سامحني اضطريت حط اسمك وورطك لأن هلكوني تحت التعذيب»، علماً بأن مكاي يُتهم بأنه ترأس خلية أبو ظبي، التابعة لـ «المنسّق العام» عبدالله عبدالله، وكانت مهمته تجنيد عناصر من العاملين في السلك الأمني والعسكري!

ضجّ الإعلام الخليجي بأخبار «خلية حزب الله» على مدى الشهرين الماضيين. ورغم أنّ جلسات المحكمة ومرافعات وكلاء الموقوفين ردت على هيئة المحكمة بأن «المعلومات الحساسة» التي يُتهم موكلوهم بتسريبها إلى «تنظيم عدو» منشورة أصلاً في الإعلام ويمكن لأيّ كان الحصول عليها، بل لا يوجد أي دليل حسي على تسريبها أصلاً، إلا أنّ ذلك لم يشفع للمتهمين السبعة. وقد ركزت مرافعات المحامين عبد القادر الهيثمي وإبراهيم الملا وحسن الريامي على هذه المسألة، لا سيما أنّ المعلومات التي يتهم الموقوفون بجمعها متوافرة للجميع، كصور السفراء والشخصيات الرسمية أو المعطيات عن الصفقات أو عديد الجيش، فضلاً عن أنه لم يُضبط أي دليل أو أداة مستخدمة. حتى الكاميرا التي زعم المحققون أنّ المتهم الرئيسي استخدمها لتصوير «ضحاياه»، عندما سأل عنها المحامون، أجاب المحققون بأنه أعادها إلى حزب الله عبر مطار بيروت لإتلاف أي دليل وإخفاء أي أثر! يُضاف إلى ذلك أنّ معظم أفراد المجموعة ينتمون إلى الطائفة السنّية، باستثناء اثنين فقط. إلى ذلك، اتهم «المنسّق

العام لحزب الله - فرع الإمارات» بأنه ينسّق بين خلايا حزب الله على أراضي الإمارات، إلا أنّ الأمن الإماراتي لم يُقدّم أي معلومة أو موقفاً من الخلايا المزعومة. وورد أيضاً في مضمون الاتهامات زعم «شاهد» أنّ مكاي سبح لسبع ساعات بهدف تصوير قاعدة بحرية عسكرية، علماً بأنّ المتهم لا يُجيد السباحة أصلاً!

ورغم ذلك، لم يتحرّك ساكن بين قضاة المحكمة الصورية التي بدت أقرب إلى محاكم تفتيش من القرون الوسطى، بحيث بدت الأحكام سياسية معلّبة مسبقاً، لا تنتظر دليل إثبات أو نفي.

حكاية عبدالله وأحمد لا تختلف عن حكاية باقي أفراد «الخلية»، لا سيما المتهم الإماراتي الرئيسي في القضية ح.ح. الذي كان يتولّى إدارة شركة طيران في أبو ظبي، إذ تذكر الرواية الإماراتية الأمنية أنّ النائب اللبناني حسين الحاج حسن، جنده، زاعمة أنه قبض في الأخير، وهو قيادي بارز في حزب الله، مبلغ مليوني دولار وهدايا باهظة الثمن بعد زيارته للبنان عام 2005، مقابل تسليم معلومات خاصة بدائرة حكومية لحزب الله ولمصلحة دولة أجنبية. وورد في ملف التحقيق أنّ المتهم الإماراتي دخل إلى لبنان عدة مرات وزوّد الحزب بأسماء ضباط في جهاز أمن الدولة الإماراتي، وأنه كُلف بجمع معلومات عن سلاح الجو الإماراتي.

وتزعم الرواية الأمنية الإماراتية أنّ «حزب الله كان يجمع معلومات عن ضباط في أمن الدولة ومعلومات اقتصادية عن إنتاج إحدى إمارات الدولة من النفط (!!!) وخرائط تبيّن مواقع حقول البترول والغاز وتصوير دوائر حكومية» (كل هذه المعلومات متوافرة على شبكة الإنترنت، ومن بينها مواقع حقول

النفط). أما أليات تجنيد الحزب عملاءه في الإمارات، بحسب زعم «الشاهدين»، وهما الضابطان اللذان توليا التحقيق مع الموقوفين،

فكانت تتم عبر إقامة «جلسات ماجنة» لتصوير المدعويين إليها في أوضاع حميمة، لابتزازهم ثم تجنيدهم لمصلحة «الحزب الإرهابي

ذلك، فإن الرئيس ميشال عون مصرّ على أن تكون حكومة الحريري آخر حكومات مجلس نواب 2009، لا أولى حكومات العهد، ما يعني أن تركيبها لا تعكس موازين القوى الحالية، بل معادلات تعود إلى 8 سنوات خلت. إلا أن هذه الموازين هي عملياً ما يؤخر إبطاء الحكومة النور. فالرئيس نبيه بري، بصفته أحد أبرز شركاء تاليف الحكومة، ممثلاً لنفسه ولحزب الله ولجميع القوى المشكلة للفريق الذي سُمّي عام 2005 بـ 8 آذار، لا يرى نفسه خاسراً للانتخابات الرئاسية، بل إنه في هذه المفاوضات ناطق باسم قوى لم تخسر، لا في لبنان، ولا في الإقليم. كذلك فإنه يحمل ورقة «حصّة طائفة» في النظام، التي يريد التعبير عنها في التوازنات الحكومية، أسوة بما

ينادي به ممثلو الطوائف الأخرى. وبناءً على ذلك، حمل لقاؤه الرئيس سعد الحريري، أول من أمس، تقييداً لنقاط الاختلاف، وللقيود. وفيما أكدت مصادر اللقاء أنه كان «إيجابياً جداً»، لناحية طي صفحة الخلاف بين الرئيسين العائدة إلى ما قبل الانتخابات الرئاسية، وكان «ودياً جداً» على المستوى الشخصي، فإن المصادر كشفت أن بري وضع أسقفاً للتفاوض وفق الآتي:

1. حركة أمل متمسكة بوزارة المالية، بصفتها من حصّة الطائفة الشيعية بحسب ما هو وارد في محاضر اتفاق الطائف (لا في نص الاتفاق).
2. الفريق السياسي الذي يفاوض بري باسمه يرفض منح وزارة سيادية لحزب القوات اللبنانية.

المشهد السياسي

«لاءات» بري في عهدة الحريري



(أفب)

عجلات تاليف الحكومة لا تزال متوقفة. القوى السياسية المعنية تشجع أجواء إيجابية، متحدثة عن إمكان تاليف الحكومة الأسبوع الجاري. لكن المعلومات المتسرّبة من جلسات النقاش توحى بأن المفاوضات وصلت إلى حائط مسود، فعاد البحث إلى إمكان تاليف حكومة من 24 وزيراً، لا حكومة ثلاثينية، على قاعدة أن «الحكومة التي ستؤلف ستكون حكومة انتخابات لا أكثر». لكن غالبية الراغبين في الحصول على حقيبة وزارية، أحزاباً وشخصيات، لا يُثقون بأن الانتخابات النيابية ستجرى في موعدها، وبالتالي، فإن الجميع يتصرفون كما لو أنّ حكومة الرئيس سعد الحريري لن تكون لسبعة أشهر لا أكثر. رغم